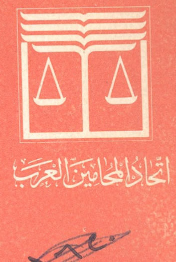
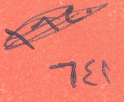




نلسون مانديلا

القائد . المحامى . السجين

NELSON MANDELA

LEADER • LAWYER • PRISONER



**WE THE PEOPLE
OF SOUTH AFRICA
DECLARE FOR ALL OUR
COUNTRY
AND THE WORLD TO KNOW:
THAT SOUTH AFRICA BELONGS
TO ALL WHO LIVE IN IT,
BLACK AND WHITE...**

Prepared and Distributed by

LAWYERS CAMPAIGN TO FREE NELSON MANDELA
c/o Stevens, Hands & White, P.C.
209 West 125th Street, Suite 202
New York, N.Y. 10027
(212) 864-4465

Chair: The Hon. George W. Crockett, Jr.
Vice Chair: Lennox S. Hinds, Esq. Permanent Representative to the United Nations International Association of Democratic Lawyers

الناشـر للطبعـة العربيـة

اتحاد المحامين العرب

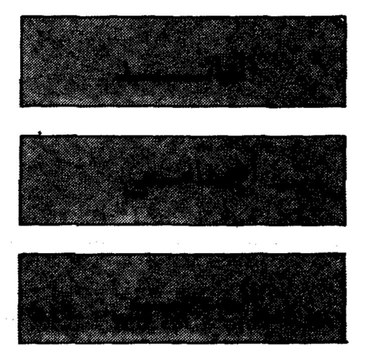
13 شارع اتحاد المحامين العرب

جاردن سيتى ــ القاهرة

هاتف : 3552486-3557132

تلكس : 22266 ALUUN

نلسون مانديلا



ترجمة : مختار السويفى

تصميم الغلاف والرسوم الداخلية : الفنان زهدى

تنفيذ : محمد عزام

أعمال الجمع التصويرى والجرافيك : دار المستقبل العربى للنشر. القاهرة .
أعمال النشر والطباعة : مكتب النشر والاعلام ــ وحدة الطباعة ــ
بالأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب



مناضل صلب ضد سياسات الفصـــل والتمييز العنصرى

ليس من الغريب أن تشارك الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب الرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين ، وجمعية المحامين الأمريكيين السود فى الحملة العالمية من أجل الافراج عن المحامى نلسون مانديلا ، بإصدار هذا الكتاب « مانديلا القائد ـــ المحامى ـــ السجين » باللغة العربية .

فاتحاد المحامين العرب يدرك طبيعة العلاقة بين كل من النظاميين العنصريين فى جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة .

فنظام بريتوريا العنصرى يفرض سياسات الفصل والتمييز العنصرى والقمع ضد الاغلبية السوداء فى جنوب افريقيا . كما يحرمها من التمتع بحقوقها الأساسية التى كفلتها المواثيق والعهود الدولية المنظمة لحقوق الانسان والجماعات والشعوب . ويمارس سياسة القبضة الحديدية ضد طلائعها المناضلة ويزج بهم داخل المعتقلات والسجون .

كما أن الكيان الصهيونى فى فلسطين المحتلة يمارس نفس السياسات مستخدما العنف والطرد الجماعى ويسعى إلى تهويد الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال بناء المستوطنات وهدم المنازل والاستيلاء على

الأراضى ، وإغلاق الجامعات والمستشفيات ، والحيلولة دون قيام المؤسسات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية بتقديم خدماتها إلى التجمعات الفلسطينية خاصة فى المخيمات . بالاضافة الى القيام بالعدوان على شعوب المنطقة ، والتآمر مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة .

ولهذا حرص إتحاد المحامين العرب على أن يضع فى صلب نظامه الأساسى هدف :

ــ الكفاح ضد الصهيونية وأطماعها باعتبارها شكلا من أشكال العنصرية ، والنضال ضد كافة أشكال التمييز والفصل العنصرى ومن أجل تلاحم الثورة العربية والافريقية فى سعيهما لمواجهة المخططات الامبريالية .

ــ ومكافحة الاستعمار القديم والجديد والمساهمة فى الدفاع عن الحقوق الأساسية لكل الشعوب ودعم التضامن والتعاون والمساواة بينها وتأييد حقها فى الاستقلال والسيادة وتقرير المصير ومساندة حركات التحرر الوطنى العالمية ، ومناصرة قضايا التحرر والتقدم والسلام فى العالم أجمع .

وتأتى هذه الحملة الذى ينظمها اتحاد المحامين العرب تعبيرا عن أهدافه وتوجهاته ، وذلك بالتعاون مع المنظمات العربية المعنية بحقوق الانسان خلال النصف الأول من العام الحالى وحتى ١٢ يونيو (حزيران) « اليوم العالمى للتضامن مع نلسون مانديللا » .

وتأمل الأمانة العامة للاتحاد أن تسهم كافة الهيئات والمنظمات العربية والأفراد فى الحملة من أجل الافراج عن نلسون مانديللا ، وذلك بجمع التوقيعات وارسال المناشدات إلى الامين العام للأمم المتحدة ، ورؤساء الدول والحكومات والبرلمانات ، والهيئات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان . والعمل على تنظيم حملات اعلامية حول حركة النضال الشعبى فى الجنوب الافريقى والتعريف بما ورد من أفكار ووثائق فى كتاب « مانديللا القائد . المحامى . السجين » .

وليكن شعار حملتنا التضامنية

- كل الدعم لنضالات شعب جنوب افريقيا
- والحرية الكاملة لنلسون مانديللا .
- من أجل بناء مجتمع جديد فى جنوب أفريقيا .
- تصبح فيه الأرض وماعليها ملكا للجميع دون تمييز بسبب
- اللون أو العنصر أو الجنس أو العقيدة

فاروق أبو عيسى
الأمين العام لاتحاد المحامين العرب



نحن شعب جنوب افريقيا ..
نعلن لشعبنا ولشعوب العالم أجمع
أن جنوب افريقيا ملك لمن يعيشون عليها ..
من السود والبيض على حد سواء .. !
... وهذا ، فنحن شعب جنوب افريقيا ..
من السود والبيض على السواء
وبكل مشاعر الأخوة والمساواة ..
نتبنى «دستور الحرية» ونؤمن به ..
ونعاهد أنفسنا ألا ندخر قوة ولا شجاعة ..
من أجل الكفاح والنضال ..
لتحقيق جميع التغييرات الديموقراطية ..
التى نص عليها هذا الدستور ..

«من افتتاحية دستور الحرية لجنوب افريقيا . المصدق عليه بكيبتاون ، بجنوب افريقيا فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٥»

نلسون روليلالا مانديلا
NELSON ROLIHLAHLA MANDELA

سنة ١٩١٨ : ولد فى عائلة تيمبو الملكية بمنطقة ترانسكاى بجنوب افريقيا .

سنة ١٩٤٤ : انضم الى حزب المؤتمر الوطنى الافريقى **AFRICAN NATIONAL CONGRESS (ANC)** وانضم إلى رابطة شباب المؤتمر ..

أواخر الأربعينات : حصل على شهادة القانون من جامعة ويتووترزراند بجوهانسبرج . وبدأ يتدرب على المحاماة والأعمال القانونية بمكتب «أوليفر تامبو» بجوهانسبرج .

سنة ١٩٤٨ : حصل حزب «الوطنيين الافريقيين البيض» **AFRIKANER NATIOINALISTS** على السلطة . وبدأ فوراً فى تطبيق سياسة التمييز العنصرى ، ويدعم حكم الأقلية البيضاء .

سنة ١٩٥٢ :اشترك فى حملة التحدى التى شنها الوطنيون المتعددو الأجناس ضد القوانين العنصرية المتعسفة . وتم القبض على ٨٥٠٠ من المشتركين فى هذه الحملة وأودعوا فى السجون .

تم القبض عليه ضمن عشرين من القادة الآخرين بناء على قانون مكافحة الشيوعية . وحكم عليه بالسجن تسعة شهور مع إيقاف التنفيذ .

تم انتخابه رئيساً لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى بإقليم الترانسفال .

صدر أمر بايقافه عن العمل وتحريم دخوله إلى جوهانسبرج لمدة ستة شهور .

حاولت جمعية القانونيين باقليم الترانسفال الغاء قيده بجدول المحامين وايقافه عن العمل ولكنها فشلت فى ذلك .

سنة ١٩٥٣ : صدر الأمر بمد فترة الايقاف لمدة عامين . وشمل الأمر الجديد خمسمائة من القادة الآخرين . وأمر مانديلا بالاستقالة من حزب المؤتمر الوطنى الافريقى .

سنة ١٩٥٥ : انعقد «مؤتمر الشعب» ـــ الذى ضم البيض والملونين ـــ وأصدر «دستور الحرية» . وانعقد هذا المؤتمر فى منطقة كيبتاون بالقرب من جوهانسبرج . وكان هذا المؤتمر برئاسة حزب المؤتمر الوطنى الافريقى ، بالتضامن مع حزب المؤتمر الهندى بجنوب افريقيا ، ومنظمة الشعوب الملونة بجنوب افريقيا ، ومؤتمر الديموقراطيين بجنوب افريقيا ، ومؤتمر نقابات العمال بجنوب افريقيا .

سنة ١٩٥٦ : صدر أمر اخر بايقافه وحظر نشاطه لمدة خمس سنوات أخرى .

سنة ١٩٥٦ ـــ ١٩٦١ : حوكم مانديلا بتهمة الخيانة العظمى ، ضمن ١٥٦ من المتهمين الآخرين من مختلف الأجناس . وكان مانديلا المدعى عليه رقم ٣٠ فى هذه القضية .

سنة ١٩٥٨ : تزوج نومزامو وينى ماديكيزيلا . وأنجب منها ابنتين ولدتا فى ١٩٥٩ ، ١٩٦١ .

سنة ١٩٦٠ : وقعت مذبحة شاربفيل ، ومذبحة لانجا .

اعلان قانون الطوارىء لمواجهة المسيرات والمظاهرات العامة التى شملت البلاد بأكملها . وكان مانديلا ضمن ٢٠,٠٠٠ من المشتركين فى هذه المظاهرات التى تم فيها اعتقالهم جميعاً .

ثم تم استبعاد هيئة الدفاع عن المتهمين فى قضية الخيانة العظمى لاحتجاجها على تطبيق قانون الطوارىء ، وكان على مانديلا والمتهمين الآخرين أن يدافعوا عن أنفسهم بأنفسهم .

صدر قرار بحظر نشاط حزب المؤتمر الوطنى الافريقى تطبيقا لقانون التنظيمات غير المشروعة .

سنه ١٩٦١ : صدر الحكم ببراءة المدعى عليهم فى قضية الخيانة العظمى .

انتهى الحظر على نشاط مانديلا ، ودعا فوراً إلى عقد «مؤتمر كل الافريقيين» لشـ ب اعلان انشاء جمهورية جنوب افريقيا ، وللمطالبة بحق الافريقيين السود فى التمثيل البرلمانى .

قام مانديلا باعتباره سكرتيراً «لمجلس العمل الوطنى» بقيادة اضراب عام احتجاجاً على الدستور وقوانين التمييز العنصرى الأخرى .

صدر أمر بالقبض عليه ، ولكنه اختفى واضطر الى العمل السرى .

قام بتأسيس منظمة «رمح الأمة» ــ اومخونتو وى سيزوى ــ **UMKHONTO WE SIZWE** لتخريب المؤسسات الحكومية . وقد أدمجت هذه المنظمة فى حزب المؤتمر الوطنى الافريقى .

سنة ١٩٦٢ : غادر البلاد لمقابلة القادة والزعماء الافريقيين والأوروبيين الذين كانوا يحضرون اجتماع منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى أديس أبابا فى اثيوبيا .

تم القبض عليه ، واتهم بتنظيم اضراب سنة ١٩٦١ ، وبجريمة مغادرة البلاد بطريقة غير قانونية .

أدين وحكم عليه بالسجن خمس سنوات .

سنة ١٩٦٣ ــ ١٩٦٤ : قضية ريفونيا : حيث اتهم تسعة من القيادات السرية لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى ومنظمة «رمح الأمة» بالقيام بأعمال تخريبية . واحضر مانديلا من السجن لحضور هذه المحاكمة باعتباره المتهم الأول فى هذه القضية . وكانت تهمة القيام بأعمال العنف والأعمال الثورية التخريبية ، مكيفة طبقا لتعديلات القوانين العامة [المعروفة باسم : قانون الأعمال التخريبية] وطبقا لقانون مكافحة الشيوعية .

سنة ١٩٦٤ ــ ١٩٨١ : سجن فى جزيرة روبين حيث يوجد سجن الرجال السود الذى تشرف عليه حراسة مشددة إلى أقصى حد .

سنة ١٩٨١ ــ الآن : فى سجن بولسمور بكيب تاون .



نومزامو وينى مانديلا
NOMZAMO WINNIE MANDELA

«لقد رضعنا من صدور أمهاتنا التعطش
إلى كرامة الانسان ..
لقد رضعنا من صدور أمهاتنا الشوق
إلى الحرية .. ! »

«وينى مانديلا»
[النيويورك تايمز فى ١٩٨٥/٨/١٨]

سنة ١٩٣٥ : ولدت فى ترانسكاى بجنوب افريقيا .

سنة ١٩٥٣ : أكملت دراستها للعمل الاجتماعى ، وحصلت على شهادتها فى جوهانسبرج . وأصبحت أول فتاة سوداء تعمل فى الحقل الاجتماعى والطبى فى جنوب افريقيا .

سنة ١٩٥٧ : انضمت إلى حزب المؤتمر الوطنى الافريقى [بالتنظيم النسائى] .

سنة ١٩٥٨ : تم القبض عليها واحتجزت لمدة اسبوعين بسبب معارضتها لقوانين التنقل .

تزوجت من نلسون مانديلا وانجبت ابنتين ولدتا فى ١٩٥٩ و ١٩٦١ .

سنة ١٩٦٠ : صدر قرار بحظر نشاط حزب المؤتمر الوطنى الافريقى .

سنة ١٩٦٣ ــ ١٩٧٥ : صدر قرار بايقافها وحظر نشاطها ومنع دخولها إلى جوهانسبرج لمدة عامين .

صدرت عدة قرارات بمد العمل بقرار الإيقاف وحظر النشاط طوال مدة اثنى عشر عاماً ونصف العام [فيما عدا



فترات قصيرة متقطعة لايتجاوز مجموعها أحد عشر شهراً] .

قبض عليها عدة مرات . وأودعت بالسجن لفترات طويلة .

سنة ١٩٦٤ : صدر حكم على نلسون مانديلا بالسجن مدى الحياة . وذلك أثناء تنفيذه لحكم سابق بالسجن لمدة عامين .

سنه ١٩٦٥ : فقدت عملها ووظيفتها فى جمعية رعاية الطفولة تطبيقا لأوامر حظر النشاط التى صدرت ضدها .

سنة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ : سجنت بزنزانة منفردة لمدة ١٧ شهراً .

سنة ١٩٧٦ : حدثت الثورة فى سويتو .

أسست بالاشتراك مع آخرين «اتحاد المرأة السوداء بجنوب افريقيا» و «جمعية الآباء السود» .

أعتقلت ضمن آخرين تطبيقا «لقانون الأمن الداخلى» الجديد . وصدر قرار بايقافها وحظر نشاطها ومنع دخولها لمنطقة أورلاندو [سويتو] لمدة خمس سنوات .

سنة ١٩٧٧ : مد قرار الايقاف والحظر ، ومنعها من دخول منطقة براندفورت بدولة أورانج الحرة .

سنة ١٩٨١ : مد قرار إيقاف الحظر لمدة خمس سنوات أخرى .

سنة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٥ :اندلاع الاضطرابات فى جميع أنحاء البلاد احتجاجاً على صدور الدستور الجديد الذى يحرم الأغلبية السوداء من كافة حقوقها السياسية والمدنية والانسانية .

سنة ١٩٨٤ : سمح لها لأول مرة بزيارة زوجها السجين نلسون مانديلا بعد ٢٢ سنة من الافتراق . وقد تمت الزيارة فى سجن بولسمور بكيب تاون .

سنة ١٩٨٥ : احرق منزلها فى براندفورت بواسطة رجال البوليس وقوات الأمن الحكومية .

قبض عليها مرتين لتحديها قرار منع اقامتها فى سويتو .

«هكذا قضت وينى مانديلا أكثر من نصف حياتها تعانى من جراء معارضتها للنظام العنصرى . وأخذت على عاتقها ــ هى وزوجها ــ الوقوف ضد هذا النظام البغيض . والدعوة إلى النضال الوطنى من أجل اعلان جنوب افريقيا دولة حرة ، ديموقراطية ، غير عنصرية .. ويكافح الزوجان من أجل تحقيق هذا الهدف ، بكل الجرأة والثبات والشجاعة الوطنية» .

« دستور الحرية » لجنوب افريقيا

صدر دستور الحرية بالاجماع عليه من كافة الأطراف المشتركة فى «مؤتمر الشعب» المنعقد بكيبتاون بالقرب من جوهانسبرج فى يومى ٢٥ ، ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٥ .

وقد انعقد «مؤتمر الشعب» برعاية «حزب المؤتمر الوطنى الافريقى» بالتضامن مع : «حزب المؤتمر الهندى بجنوب افريقيا» و «منظمة الشعوب الملونة بجنوب افريقيا» و «مؤتمر الديموقراطيين» [وهو يتكون من البيض الذين يؤيدون حركة التحرر بجنوب افريقيا] .

وكان «مؤتمر الشعب» يتكون من ٢٨٨٨ مندوباً عن كل هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية . ويعتبر أكبر وأضخم تشكيل نيابى شعبى فى تاريخ البلاد .

أما دستور الحرية فقد صدر بإجماع هذه الأحزاب والتنظيمات الأربعة معبراً عن سياستهم ، وباعتباره بياناً بالمبادىء والأهداف ، واعلاناً لبدء كفاحهم فى سبيل الحرية .

وبعد مرور نحو عام على صدور هذا الدستور ، قبض على ١٥٦ من القادة الذين حضروا «مؤتمر الشعب» وقدموا إلى المحاكمة بتهمة «الخيانة العظمى !» . وبعد محاكمة مضنية استمرت أكثر من أربع سنوات ، صدر الحكم ببراءتهم جميعاً من هذه التهمة . ولكن الحكم تضمن حظر نشاط «حزب المؤتمر الوطنى الافريقى» و «مؤتمر الديموقراطيين» . أما المؤسستان الأخريان ، فقد توقف نشاطهما السياسى بعد الحكم بحظر نشاط القادة الذين يتولون أمرهما .

نحن شعب جنوب افريقيا . نعلن لشعبنا ولشعوب العالم أجمع :

- ان جنوب افريقيا ملك لمن يعيشون على أرضها ، من السود والبيض على حد سواء ، وأن أية حكومة عادلة ، لايمكن أن تدعى لنفسها السلطة ، إلا إذا كانت نابعة من إرادة الشعب .
- وأن شعبنا قد جرد من حق انتمائه إلى أرضه، وسلبت منه حريته وتبدد أمنه ، بواسطة حكومة تقوم على الظلم وعدم المساواة .
- وأن بلادنا لايمكن أن تتمتع بالرخاء والحرية إلا إذا عاش كل شعبنا فى آخاء، متمتعاً بكل الحقوق والفرص المتكافئة .

- وأننا نريد دولة ديموقراطية ، تقوم على إرادة كل الشعب ، تضمن حق الانتماء إلى الأرض ، دون تمييز بسبب اللون أو العنصر أو الجنس أو العقيدة .

ولهذا .. فنحن شعب جنوب افريقيا من السود والبيض على حد سواء ، نتبنى دستور الحرية ، ونؤمن به ، ونعاهد أنفسنا ألا ندخر قوة ولا شجاعة ، من أجل الكفاح والنضال لتحقيق جميع التغييرات الديموقراطية المدرجة فى هذا الدستور .

سيحكم الشعب نفسه بنفسه !

- سيصبح لكل رجل وكل امرأة ، الحق فى التصويت ، والحق فى الترشيح ، فى جميع المؤسسات التشريعية المختصة بإصدار القوانين .
- سيصبح لجميع أفراد الشعب الحق فى المشاركة فى إدارة البلاد .
- وسيكون لجميع أفراد الشعب حقوق متساوية ، بلا أية تفرقة بسبب العنصر أو اللون أو الجنس .
- وستحل مؤسسات ديموقراطية نابعة من الحكم الذاتى ، محل جميع مؤسسات الحكم ، والمؤسسات الاستشارية ، والمجالس والسلطات التابعة لحكومة الأقلية البيضاء .

جميع الجماعات الوطنية لها حقوق متساوية !

- سيكون لجميع الأجناس وللجماعات الوطنية أوضاع قانونية متساوية فى جميع مؤسسات الدولة ، وأمام المحاكم ، وفى المدارس .
- وسيكون لجميع أفراد الشعب حقوق متساوية فى استخدام لغاتهم الخاصة ، وتطوير عاداتهم وثقافاتهم الشعبية بأنفسهم .
- وسيكون لجميع الجماعات الوطنية حق الحماية القانونية ضد الاهانة أو السخرية بانتمائهم الوطنى .
- وستصبح أية دعوة أو تطبيق للتمييز العنصرى أو اللونى أو الشروع فيها ، جريمة يعاقب عليها القانون .
- وسيشترك الشعب فى ملكية ثروات البلاد القومية .
- وستلغى جميع القوانين والممارسات التى تنظم أو تطبق التمييز العنصرى .

سيشترك الشعب فى ملكية الثروات القومية !

- جميع الثروات القومية ، وجميع الموروثات فى جنوب افريقيا ستصبح ملكا للشعب كله .
- جميع الثروات المعدنية الموجودة تحت التربة ، وجميع البنوك والصناعات الاحتكارية ستؤول ملكيتها للشعب كله .
- وجميع الصناعات الأخرى ، وجميع الأنشطة التجارية ، ستدار بأسلوب يكفل مصالح الشعب كله .
- ولجميع أفراد الشعب حقوق متساوية فى اختيار مايناسبهم من الأعمال التجارية أو الصناعية ، واختيار مايريدونه من أعمال أو حرف أو مهن .

الأرض لمن يفلحها !

- ستلغى جميع القيود الواردة على حق ملكية الأرض والتى ترجع إلى التمييز العنصرى ، وسيعاد توزيع الأراضى على كل من يعملون فيها ، وسنقضى على المجاعة أو نقص الطعام .
- وستقوم الدولة بمعاونة جميع الفلاحين ، ومدهم بما يحتاجونه من الأدوات والبذور والجرارات وانشاء الخزانات ووسائل المحافظة على صلاحية التربة وكل مامن شأنه مساعدة الفلاحين فى كافة أعمالهم .
- وستكفل حرية التنقل لجميع من يعملون فى زراعة الأرض . وسيكون لهم الحق فى اختيار الأرض التى يعملون عليها .
- ولن يجرد الشعب من ملكية قطعانهم أو سرقتها منهم ، ولن يجبر أحد على أعمال السخرة ، وستلغى جميع السجون المنشأة فى المزارع .

الجميع سواء أمام القانون !

- لن يسجن أحد أو ينفى أو يرحل بالقوة أو تقيد حريته فى التنقل إلا بعد محاكمة عادلة .
- ولن يصدر أمر باتهام أو إدانة المواطن من أى موظف من موظفى الدولة .
- وستتولى المحاكم اصدار أحكامها بالنيابة عن الشعب .
- ولن يحكم بسجن أحد من أفراد الشعب إلا عند ادانته بارتكاب جريمة ، وستصبح السجون وسيلة للتهذيب والاصلاح وليست وسيلة للانتقام .
- وسيصبح شغل وظائف قوات الشرطة وقوات الجيش مفتوحاً أمام الشعب طبقا

لمبدأ تكافؤ الفرص . وستصبح جميع هذه القوات مختصة بحماية الشعب ومعاونته فى تحقيق أمنه .

— وسيصير الغاء كافة القوانين التى تقر التمييز بسبب العنصر أو اللون أو العقيدة ، وستحل محلها قوانين جديدة تة م على أساس المساواة المطلقة .

سيتمتع الجميع بحقوق انسانية متساوية !

- سيكفل القانون لجميع أفراد الشعب ، الحق فى الكلام ، وانشاء التنظيمات ، وعقد اللقاءات والاجتماعات ، والنشر ، والخطابة ، وحرية العبادة ، وتعليم الأطفال .
- وسيكفل القانون حماية وحرمة المسكن ضد الغارات التى تقوم بها قوات الشرطة .
- ولجميع أفراد الشعب الحق فى حرية السفر دون أية قيود ، والتنقل بين المدن والقرى ، أو بين حى وآخر ، والسفر من جنوب افريقيا إلى خارج البلاد .
- وسيصير الغاء قانون التنقل ، وتصاريح التنقل ، وكافة القوانين الأخرى التى تقيد هذه الحريات .

ستتاح فرص العمل والضمان الاجتماعى !

— من حق جميع من يعملون ، ان ينشئوا النقابات الخاصة بهم ، وأن ينتخبوا قياداتهم ، وأن يعقدوا اتفاقيات للأجور مع مستخدميهم .

— وستعترف الدولة بحقوق وواجبات جميع من يعملون ، وأن تكفل لهم حقوقهم فى حالة البطالة .

— وسيتقاضى الرجال أو النساء نفس الأجر عن نفس العمل بلا تفرقة بين العنصر أو الجنس .

— وستتحدد ساعات العمل بما لايزيد عن ٤٠ ساعة كل اسبوع . مع كفالة حد أدنى للأجور ، وأجازة سنوية مدفوعة الأجر ، وأجازة مرضية مدفوعة الأجر ، وأجازة ولادة وأمومة لجميع الأمهات العاملات مدفوعة الأجر .

— وسيتمتع عمال المناجم ، وخدم البيوت ، والعمال الزراعيون ، والموظفون المدنيون بنفس الحقوق التى يتمتع بها جميع من يعملون .

ستفتح أبواب التعلم والثقافة للجميع !

- ستتولى الحكومة اكتشاف وتطوير وتشجيع المواهب من أجل ازدهار حياتنا الثقافية .
- وستفتح أمام شعبنا حرية المعرفة بالكنوز الثقافية على مستوى العالم أجمع ، مع حرية تبادل الكتب والأفكار والاتصال الثقافى بالشعوب الأخرى .
- وسيكون الهدف الأساسى للتعليم هو جعل الشباب يحبون شعبهم ووطنهم ، ويتعرفون إلى تراثهم الثقافى ، ويحترمون الآخاء بين جميع البشر ، ويحبون الحرية والسلام .
- وسيكون التعليم مجانيا ، واجباريا ، لجميع الاطفال على قدم المساواة .
- وستفتح أبواب التعليم العالى والتدريب الفنى العالى أمام جميع من لديهم الأهلية والاستعداد لذلك ، وستكفل الحكومة توفير المنح الدراسية العالية لمن يستحقها .
- وستمحى أمية الكبار والبالغين طبقا لخطة تعليمية تضعها الدولة وتطبقها على أوسع نطاق .
- وسيتمتع جميع المدرسين بجميع الحقوق التى يتمتع بها المواطنون الآخرون .
- وستلغى جميع نظم التمييز العنصرى فى ميادين الثقافة والرياضة والتعليم .

ستتوفر المساكن والأمن والرفاهية !

- لكافة أفراد الشعب الحق فى اختيار المكان الذى يعيشون فيه ، وأن يسكنوا فى بيوت لائقة ، وأن يوفروا لعائلاتهم سبل الراحة والأمان .
- وسيتاح للشعب الحق فى البناء فى الأراضى الخالية من البيوت والمساكن حالياً .
- وستخفض قيمة الايجارات ، وستخفض الأسعار ، وسيتوفر الطعام ، ولن يشكو أحد من الجوع مرة أخرى .
- وستتولى الدولة وضع خطة وبرنامج للوقاية الصحية .
- ولكافة أفراد الشعب الحق فى الحصول على الأدوية العلاجية مجاناً ، وأن يكون العلاج فى المستشفيات بلا مقابل ، مع توفير كل رعاية صحية خاصة للأمهات والأطفال الصغار .

– وستزال جميع الأحياء الفقيرة لتحل محلها المبانى الحديثة ، مع توفير وسائل النقل والمواصلات ، والطرق الممهدة ، والاضاءة ، والملاعب الرياضية العامة ، والملاجىء ودور الحضانة ، والمراكز الاجتماعية .
– وستتولى الدولة رعاية العجزة وكبار السن والأيتام ، والمعوقين ، والمرضى .
– وسيكون من حق الجميع التمتع بالراحة والا جمام .
– وسيمنع وضع الحواجز والأسوار حائل بعض الأحياء ، ولن تكون هناك أحياء خاصة ببعض الأقليات ، وستعدل جميع القوانين التى تتسبب فى تفريق أفراد الأسرات والعائلات .
– وستصبح جنوب افريقيا دولة حرة كاملة الاستقلال ، تحترم حقوق وسيادة الدولة والشعوب الأخرى .

سيحل السلام وتسود الصداقة !

- ستكافح جنوب افريقيا لاحلال السلام العالمى ، وتدعو إلى تسوية المشاكل الدولية بالمفاوضات وليس عن طريق اشعال الحروب .
- وسيحل السلام ، وتنعقد الصداقات بين جميع أفراد شعبنا ، على أساس المساواة المطلقة بين الجميع فى الأوضاع القانونية والفرص المتكافئة .
- وسيصبح حق تقرير المصير متاحاً للشعوب التى تعيش فى محميات : **باسوتولاند** ، **وبتشوانالاند** ، **وسوازيلاند** . ليختاروا بأنفسهم طريق مستقبلهم .
- وستعترف جنوب افريقيا بحق جميع الشعوب الافريقية الأخرى فى الاستقلال الكامل وحكم أنفسهم بأنفسهم ، وتدعو إلى التعاون التام مع جميع هذه الشعوب .

وهانحن ندعو جميع من يحبون شعوبهم وأوطانهم ، أن يقولوا مثلما نقول :

هذه هى الحريات التى نكافح من أجلها جنباً إلى جنب ..

وسيظل هذا النضال طوال حياتنا ..

إلى أن نفوز بحريتنا ..!

صدر : وتم التصديق عليه كليبتاون : جنوب افريقيا
فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٥



« لقد كرست حياتى كلها من أجل نضال الشعوب الافريقية فى سبيل الحرية .. لقد حاربت سيطرة الرجل الأبيض .. وحاربت أيضا سيطرة الرجل الأسود .. وكان مثلى الأعلى هو تحقيق مجتمع ديموقراطى حر .. يعيش أفراده كلهم فى وئام يتمتعون فيه بفرص متكافئة .. وقد وهبت حياتى كلها لكى أرى هذا المثل الأعلى وقد تحقق .. وأنا على استعداد لأن أضحى بحياتى من أجل تحقيق هذا المثل الأعلى » .

« نلسون مانديلا »

أثناء محاكمته فى ٢٠ أبريل ١٩٦٤ [١]



مقدمـــة :

نلسون روليلالا مانديلا ، هو الرئيس السجين لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى (ANC)المحظور نشاطه فى جنوب افريقيا . وقد سجن مانديلا منذ سنة ١٩٦٢ . وفى سنة ١٩٦٤ ، حكم عليه بالسجن المؤبد ، لاتهامه بالتخريب طبقا لقوانين الأمن بجنوب افريقيا . وتنص هذه القوانين على منع نشر أو إعادة نشر أو توزيع كتاباته أو صوره الفوتوجرافية بأية وسيلة فى جنوب افريقيا .

وبالرغم من مرور أكثر من ٢٣ سنة على سجن مانديلا ، فانه مازال حتى الآن يزكى الروح الوطنية للأغلبية السوداء فى جنوب افريقيا ، ويزكى صراع هذه الأغلبية من أجل تحقيق مجتمع ديموقراطى حر ومتحد وغير عنصرى ، يتساوى فيه الجميع دون قيد أو شرط .. ومازالت منزلته الرفيعة فى أعين مواطنيه السود تحمسهم فى مواصلة الصراع

والنضال من أجل تحقيق احلامه وهو وراء القضبان .. ومازالت خطبه وكلماته ـــ قبل السجن ـــ تؤكد أن الافراج عنه فوراً وبدون شروط ، والافراج أيضا عن زملائه من القادة السياسيين الذين سجنوا معه ، يعتبر الخطوة الأولى لتحقيق مجتمع ديموقراطى حقيقى صادق فى جنوب افريقيا .

« ... ... وفوق كل شىء ، نحن نريد حقوقا سياسية متساوية . وبدون هذه الحقوق ستظل قدراتنا محدودة .. وأنا أعرف تماماً أن مثل هذه الكلمات تبدو «ثورية» فى أعين البعض الذين يعيشون فى هذه البلاد ، لأن أغلبية الأصوات ستكون للافريقيين السود . وهذه النتيجة تجعل الرجل الأبيض يخاف من الديموقراطية ويخشاها .

ولكن لن يسمح لهذا الخوف أن يكون عقبة فى طريق الحل الوحيد الأمثل ، الذى يضمن الوئام والحرية لجميع العناصر والأجناس . وليس صحيحاً أن منح حق الاقتراع للجميع سيؤدى إلى تمييز عنصرى آخر . فتقسيم الناس من الناحية السياسية إلى أقسام تبعاً للون البشرة ، هو فى حقيقة الأمر تقسيم مصطنع ومفتعل . وعندما يختفى هذا التقسيم سيصبح الجميع على قدم المساواة ، ولن تتسيد مجموعة لونية على مجموعة لونية أخرى .. وقد كافح حزب المؤتمر الوطنى الافريقى لمدة تزيد على نصف قرن ضد التمييز العنصرى بجميع أشكاله .. وعندما ينتصر الحزب مستقبلا ، فإنه سيظل متمسكا بهذه السياسة »[٢] .

والثورات القائمة الآن ضد سياسة التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا ، والتى يشترك فيها السود والبيض على حد سواء ، تعتبر المبادىء التى نادى بها نلسون مانديلا وحزب المؤتمر الوطنى الافريقى ، هى المبادىء والأسس المثالية لتحقيق الديموقراطية والحرية .

وأصبح مانديلا نموذجاً للبطل الوطنى المناضل من أجل تحقيق الحرية والديموقراطية ، فى أعين المجتمعات الدولية على مستوى العالم أجمع . كما حاز مانديلا

احترام وتقدير العديد من الحكومات والمنظمات الدولية . ولذلك فإن النداءات المتوالية من أجل اطلاق سراحه دون قيد أو شرط ، أصبحت تتردد الآن فى جميع أنحاء العالم .

ويعتبر نلسون مانديلا ، وزوجته نومزامو وينى مانديلا ، أشهر ضحيتين لقوانيت التمييز العنصرى . وبالرغم من أن وينى مانديلا لم تسجن ــ بالمفهوم الحرفى للكلمة ــ إلا أنها كابدت ــ على مدى الثلاثين سنة الماضية ــ أشكالا وألوانا من اجراءات المضايقات القانونية ، من وضع تحت المراقبة ، إلى حظر لنشاطها ، إلى القبض عليها واحتجازها ، وذلك بسبب اصرارها على معارضة أوضاع التمييز العنصرى ودعوتها المستمرة لمناصرة الحرية .

وقوانين التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا قوانين متعسفة ظالمة ، ولا يمكن مقارنتها إلا بالقوانين غير العادلة التى أصدرتها ألمانيا النازية . فهى مؤسسة على تكريس وتدعيم التفوق العنصرى للجنس الأبيض ، واقرار الحكم المطلق للأقلية البيضاء ، وتعتبر أى نضال سلمى لتغيير أو تعديل هذه الأوضاع أمراً غير مشروع قانوناً ، وتنكر حقوق الانسان بالنسبة للأغلبية السوداء ، بل وتنكر أيضا حق المواطنة على أكثر من ٨٥٪ من أهالى جنوب افريقيا من غير البيض . وتستخدم هذه القوانين كوسيلة للكبت والطغيان والاستبداد ، وبناء عليها اعتبر مانديلا وحزب المؤتمر الوطنى الافريقى من الخارجين على القانون . ويقول نلسون مانديلا عن هذه القوانين :

« لقد جاء وقت جرد فيه الرجل منا ، من حقه فى أن يعيش حياة عادية ، فإن فعل ذلك اعتبر خارجاً على القانون ، لأن الحكومة فرضت عليه قانوناً يحرم عليه الحياة العادية ، ويعتبرها أمراً غير مشروع .. فإذا كانت الحكومة قد وضعتنى فى هذا الوضع الظالم ، فسوف يحل الدور بعدى على الكثيرين ممن يعيشون فى هذه البلاد »[٣]

فى السنوات الأولى :

منذ بداية عمله بمهنة المحاماة ، اصطدم مانديلا بالقيود والقوانين التى تكرس التفرقة والتمييز العنصرى ، فطبقا لهذه القوانين منع مانديلا من العمل كمحام فى مدينة

جوهانسبرج إلا إذا حصل على إذن حكومى من السلطات [طبقا لقانون تنظيم إقامة السود بالمدن ، وهو القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥] . وبطبيعة الحال ، فإن السلطات لم تمنحه ـــ بل ولن تمنحه ـــ مثل هذا الإذن .

وأصدرت السلطات أوامرها لمانديلا ولشريكه فى المكتب «أوليفر تامبو» [الذى أصبح الآن رئيسا للمؤتمر الوطنى الافريقى] بابعادهما إلى المنطقة التى يقيم فيها الافريقيون السود ، وحيث يستحيل على زبائنهما أن يتصلوا بهما فى خلال ساعات العمل المسموح بها . ولكن بالرغم من تهديدهما باقامة الدعوى ضدهما ، فقد تحديا هذا القانون ، ومن خلال مكتبهما ـــ غير المشروع قانونا ـــ قاما بالدفاع عن آلاف من ضحايا القوانين العنصرية .

كذلك كانت الأنشطة السياسية لكل من مانديلا وتامبو مظهراً من مظاهر اصطدامهما مع الحكومة العنصرية .

وقد تأسس حزب المؤتمر الوطنى الافريقى سنة ١٩١٢ ، كمنظمة سلمية لاتستخدم العنف ، تهدف إلى الاصلاح عن طريق تقديم العرائض والالتماسات نيابة عن الفئات المختلفة . وقد انضم مانديلا إلى هذا الحزب فى سنة ١٩٤٤ ، لأنه كما قال :

« ... يؤمن حزب المؤتمر الوطنى الافريقى بأن كل فرد من شعب جنوب افريقيا له الحق فى أن يعيش حياة حرة ، بصرف النظر عن الجماعة الوطنية التى ينتمى إليها ، وبصرف النظر عن لون البشرة . وأن جميع الناس الذين يعيشون فى جنوب افريقيا ويعتبرونها وطنهم الوحيد ، ويؤمنون بمبادىء الديموقراطية والمساواة بين البشر ، سيعاملون كأفريقيين مواطنين فى جنوب افريقيا ، ويعيشون حياة حرة تقوم على المساواة المطلقة فى الحقوق والفرص المتكافئة فى كل مجال ، ويتمتعون بكافة الحقوق الديموقراطية ، ولهم الحق فى الاشتراك المباشر فى أعمال الحكومة »[٤].

وعندما أصبح مانديلا سكرتيراً عاماً لمنظمة الشباب التابعة لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى ، تقلصت الحقوق الانسانية للأغلبية السوداء ، الأمر الذى دفع

المنظمة إلى الكفاح الجماهيرى المباشر للمطالبة بالحقوق الديموقراطية لكل شعب جنوب افريقيا .

وعندما استولى الحزب الوطنى [للبيض] على الحكم فى سنة ١٩٤٨ ، بدأ على الفور فى تطبيق السياسة المصممة على تأكيد دوام حكم الأقلية البيضاء وسيطرتها التامة على مرافق الدولة ، على أساس عنصرى يتمثل فى عزل الأغلبية السوداء . الأمر الذى أدى مباشرة إلى التصادم بين الاسلوب الجديد لمنظمة الشباب التابعة لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى واجراءات الكبت والقمع التى تقوم بها الحكومة .

وفى سنة ١٩٤٩ قام مانديلا بالاشتراك مع القادة الآخرين بتحرير «برنامج العمل» الذى يعتبر بمثابة حد فاصل فى تاريخ جنوب إفريقيا . والذى أعلن الكفاح الوطنى للسود عن طريق القيام بالاضرابات والمقاطعة ، والعصيان المدنى ضد جميع التشريعات التى تهدف إلى القهر والإخضاع .

وكان رد فعل الحكومة عنيفا للغاية ومتعصبا بعناد شديد . فقد قتلت قوات الحكومة ١٨ شخصا عندما فتحت النار على مسيرة شعبية كانت منظمة للاحتفال «بعيد أول مايو» سنة ١٩٥٠ . وأعلنت الحكومة صدور قانون مكافحة الشيوعية [الذى تعدل أخيرا بقانون الأمن الداخلى الصادر سنة ١٩٧٦] . وهو قانون يجعل أية مطالبة منظمة بالتغيير الاجتماعى أمراً غير مشروع من الناحية القانونية . وفى الوقت نفسه يمنح الدولة الحق فى اتخاذ ماتراه من اجراءات ادارية ضد المعارضين ، وذلك باصدار أوامر «حظر النشاط» .

وفى سنة ١٩٥٢ ، قام مانديلا وحزب المؤتمر الوطنى الافريقى ، انطلاقاً من الاستراتيجية السياسية التى أعلنها غاندى قبل نحو أربعين سنة منذئذ ، بضرورة قيام اتحاد متعدد الأجناس للكفاح المسلح ، يأخذ الخطوة الأولى فى هذا السبيل . فقام بتنظيم حملة التحدى ضد القوانين الظالمة والتشريعات غير العادلة . وانتخب مانديلا لقيادة تلك الحملة . فقام على رأس ٨٥٠٠ عضواً من جميع الأجناس باحتجاج صاخب ضد قوانين التنقل ، وقانون تحديد المناطق للجماعات ، وقانون تحديد سلطات قبائل البانتو [وهو القانون الذى يتضمن مايسمى نظام بانتوستان] . وغير ذلك من القوانين التى تكرس العزل العرقى والتمييز العنصرى .

وقبض على مانديلا مع عشرين من القادة الآخرين ، وصدر الحكم عليه بالسجن لمدة تسعة شهور مع إيقاف التنفيذ ووضعه تحت المراقبة ، وطلك تطبيقا لقانون مكافحة الشيوعية . وقد أصدر القاضى حكمه على أساسا أن النشاط الذى قام به مانديلا يؤدى إلى تشجيع المبادىء الشيوعية الهدامة [٥]

وفى أثناء فترة وضع مانديلا تحت المراقبة ، انتخب رئيسا لفرع حزب المؤتمر الوطنى الافريقى باقليم الترانسفال . ولكن الحكومة اصدرت أمراً اداريا بحظر نشاطه لمدة ستة شهور فى أواخر عام ١٩٥٢ ، وقد أدى ذلك إلى احتجازه فى مدينة جوهانسبرج ومنعه من عقد أية اجتماعات أو لقاءات . وقد جدد أمر الحظر لمدة عامين آخرين . وأمر مانديلا كذلك بضرورة الاستقالة من حزب المؤتمر الوطنى الافريقى .

وقد حورب مانديلا لمنعه من ممارسة مهنته . فقد قامت جمعية القانونيين بإقليم الترانسفال برفع دعوى أمام المحكمة العليا بجنوب افريقيا ، لشطب اسمه بسبب «سلوكه غير المحترم» لقيادته حملة التحدى . ولكن فى سنة ١٩٥٢ لم تكن الحكومة العنصرية مجهزة ومسلحة بترسانة قوانين التمييز العنصرى . لذلك فقد وجدت المحكمة الشجاعة لتصدر حكمها بأن من حق المحامى أن يتولى الدفاع عن شعبه ، من أجل نضالهم للحصول على الحقوق السياسية ، حتى ولو تعارض ذلك مع القوانين القائمة بالبلاد .

وفى خلال فترة الحظر ، واصل مانديلا كتابة المقالات والقاء الخطب ، وواصلت الحكومة فى نفس الوقت عمليات القبض والاحتجاز على القادة والمنظمين .



دستور الحرية :

وفى سنة ١٩٥٥ ، قام حزب المؤتمر الوطنى الافريقى وحلفاؤه ، بعقد اجتماع طارىء سمى «مؤتمر الشعب» . وهو المؤتمر الذى أصدر «دستور الحرية» الذى مازال حتى اليوم معبراً عن روح التطلعات السياسية للأغلبية العظمى من شعب جنوب افريقيا .

وإلى جانب حزب المؤتمر الوطنى الافريقى ، فقد اشتركت فى «مؤتمر الشعب» الأحزاب والمنظمات التالية :

حزب المؤتمر الهندى بجنوب افريقيا .
منظمة الشعوب السوداء بجنوب افريقيا .
مؤتمر الديموقراطيين [وهو منظمة من البيض الذين يؤيدون حركة التحرر] .
مؤتمر النقابات العمالية بجنوب افريقيا .

وقد نصت افتتاحية دستور الحرية على مايلى :

« نحن شعب جنوب افريقيا .. نعلن لشعبنا ولشعوب العالم أجمع .. أن جنوب افريقيا ملك لمن يعيشون على أرضها ، من السود والبيض على حد سواء .. وأن أية حكومة عادلة لايمكن أن تدعى لنفسها السلطة ، إلا إذا كانت نابعة من إرادة الشعب ... » .

[راجع النص الكامل لهذا الدستور
بصفحة (١٥) من هذا الكتاب]

«مجرم» يصطنعه القانون :

وبعد صدور دستور الحرية ، يصف مانديلا كيف اضطهدته الحكومة فى السنوات التالية ، وكيف حرمته من حقه فى ممارسة مهنته أو اعلان معتقداته . وكيف صدر أمر بحظر نشاطه لمدة خمس سنوات اعتباراً من عام ١٩٥٦ :

« لقد اصطنعت الحكومة القوانين واستخدمتها ضدى لتغل نشاطى ، ولتضع العقبات فى طريق حياتى الخاصة

وطريق مستقبلى وعملى السياسى .. وقد فسرت الحكومة قوانينها بطريقة محسوبة جعلتنى أبدو كما لو كنت خارجاً عليها .. ووجدت نفسى أعامل كمجرم ، ولو بلا جريمة .. ولم تسمح لى الحكومة بحق اختيارى لأصدقائى وصحبتى ، بمنعى من الاشتراك معهم فى نشاطهم السياسى أو من الاشتراك فى تنظيماتهم .. ووضعتنى الحكومة تحت المراقبة المستمرة من جانب قوات الشرطة .. لقد جعلنى القانون مجرماً ، ليس بسبب جريمة ارتكبتها ، وإنما بسبب ما أرمز إليه وأناضل من أجله ... »(٦)

وفى سنة ١٩٥٦ ، واجهت الحكومة نشاط مانديلا المتزايد فى حزب المؤتمر الوطنى الافريقى الذى ازداد وحدة وقوة . كما واجهت أيضا النشاط السياسى للجماعات السياسية الأخرى ، فقامت الحكومة بالقبض على مانديلا وعلى ١٥٥ من القادة من جميع الأجناس ، ووجهت إليهم جميعا تهمة الخيانة العظمى المعاقب عليها بالاعدام .

وقدمت الحكومة هؤلاء المتهمين للمحاكمة فى القضية التى سميت «قضية الخيانة العظمى» والتى استمر نظرها أمام المحكمة لمدة أربع سنوات ونصف . وقد أفرج عن معظم هؤلاء المتهمين ، وبقى مانديلا ومعه ٢٩ آخرين من الرجال والنساء المدعى عليهم فى تلك القضية . وفى خلال سنوات نظر القضية ، تزوج مانديلا من وينى ماديكيزيلا [سنة ١٩٥٨] وأنجب منها ابنتين .

وادعت الحكومة على مانديلا وبقية المدعى عليهم ، أنهم ينتمون إلى حركة الشيوعية الدولية ، وأنهم يهدفون إلى قلب نظام الحكم بالعنف والقوة . وقد اعتبرت الحكومة «دستور الحرية» و «برنامج العمل» الذى ينتهجه حزب المؤتمر الوطنى الافريقى منذ سنة ١٩٤٩ ، وما يتضمنانه من مبادىء الدعوة إلى قيام دولة ديموقراطية غير عنصرية يتساوى فيها الجميع فى الحقوق والواجبات ، من الأفكار الهدامة التى لايمكن تحقيقها إلا باستخدام العنف والقوة .

وأثناء نظر القضية نشبت اعمال العنف بالفعل ، ولكنها كانت من جانب الحكومة التى قامة بمذبحة شاربفيل **SHARPEVILLE** فى ٢١ مارس ١٩٦٠ ، حيث

قامت قوات الشرطة بقتل ٦٩ افريقيا وجرح مايزيد عن ١٧٥ افريقيا آخرين . وهى المذبحة التى أثارت غضب العالم كله .

ومع ذلك فقد قامت الحكومة باعتقال مانديلا واحتجازه هو والمدعى عليهم الآخرين فى قضية الخيانة ، بالاضافة إلى نحو ٢٠,٠٠٠ ـ المشتركين فى المسيرة السلمية المطالبة بإلغاء قانون التنقل . وهى المسيرة التى واجهتها الحكومة بتلك المذبحة البشعة . كما أعلنت الحكومة حالة الطوارىء .

وعندما قامت هيئة الدفاع عن المتهمين فى قضية الخيانة العظمى بالاحتجاج ضد اعلان حالة الطوارىء طلب منها الانسحاب من الدفاع عن المتهمين فى تلك القضية . وقام المدعى عليهم بانتخاب مانديلا لقيادة الدفاع عنهم أمام المحكمة . وكانت مهارته فى الدفاع سببا فى اسقاط الدعوى .

البـــراءة :

وبعد استمرار نظر القضية نحو خمس سنوات ، اقتنعت المحكمة بدفوع المدعى عليهم ، وأعلنت أن الحكومة قد اتهمتهم بالعمل على إحداث تغيير جوهرى فى شكل الدولة الحالى ، ولكنها أخفقت فى اثبات أن حزب المؤتمر الوطنى الافريقى وحلفاءه ، يهدفون إلى قلب نظام الحكم بالقوة ، كما أخفقت فى إثبات تسلل العناصر الشيوعية إلى داخل هذا الحزب أو أنها تقوم بتوجيه سياساته . وعلى هذا فقد حكمت المحكمة ببراءة مانديلا وبقية المتهمين الآخرين .

وفى أثناء تطبيق حالة الطوارىء بعد مذبحة شاربفيل ، صدرت الأوامر بحظر نشاط حزب المؤتمر الوطنى الافريقى باعتباره مهدداً للنظام العام بالدولة . وذلك طبقا لقانون المنظمات غير المشروعة رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ ، كما استمر تنفيذ أمر حظر نشاط مانديلا حيث كان من المقدر له أن ينتهى فى مارس ١٩٦١ . ولكن منذ هذا الوقت أصبحت الحكومة تعتبر مانديلا خارجاً على القانون بصفة دائمة . وكما يقول مانديلا عن نفسه :

« منذ ذلك الوقت ، لم أعد إلى بيتى أبداً ! »

وقد أعلنت الحكومة فى مايو ١٩٦١ أن دولة جنوب افريقيا جمهورية للبيض ، وذلك بعد الضغط الذى واجهته من جانب الكومنولث البريطانى الذى كان يحث الحكومة على الكف عن سياستها العنصرية . وفى نفس الوقت اشترك مانديلا مع

مجموعة من القادة من الأجناس الأخرى فى تكوين لجنة «مؤتمر كل الافريقيين» للدعوة إلى اصدار دستور ديموقراطى جديد لايقوم على أساس التفرقة العنصرية .

وقام مانديلا بالكتابة إلى «فيرفورد» رئيس الوزراء ، وإلى زعيم المعارضة البيضاء فى البرلمان . كما دعى جميع الجماعات ومنظمات الدولة إلى تأييد هذا المطلب . كما قام مانديلا بتكوين «مجلس العمل الوطنى» لتأييد نفس المطلب وللدعوة إلى المقاطعة الدولية لنظام الحكم العنصرى بجنوب افريقيا وعدم التعامل معه تجارياً واقتصادياً .

وكان رد الفعل من جانب الحكومة العنصرية عنيفاً ، فقد أعلنت الأحكام العرفية ، وحظرت جميع الاجتماعات ، وألقت القبض على الآلاف ، واستدعيت قوات الجيش للتدخل ، ووزعت الأسلحة على المدنيين البيض ، كما زجت بقوات كبيرة من الشرطة فى المدن والمناطق الأخرى المخصصة للافريقيين .

واضطر مانديلا إلى الاختفاء واللجوء إلى العمل السرى ، حيث قام بالتجول فى مختلف أنحاء ومناطق البلاد داعياً إلى الاضراب العام احتجاجاً على اعلان الجمهورية العنصرية .

وقد حازت الدعوة إلى الاضراب تأييداً كبيراً من جانب الافريقيين بالرغم من اجراءات القمع الرهيبة التى اتخذتها الحكومة لمواجهة الاضراب ومحاولتها لمنعه . ويقول مانديلا فى هذا الشأن :

« هل من الصواب أن نظل متمسكين بالمسالمة وعدم العنف ونحن نواجه حكومة تمارس ضدنا أعمالا واجراءات بربرية ، عادت بالبؤس والشقاء علينا جميعاً ؟ ! » .(٧)

أومخونتو وى سيزوى : أو ، رمح الأمة :

وبعد نحو ستة شهور أخرى ، فى ديسمبر ١٩٦١ ، ظهرت منظمة أومخونتو وى سيزوى UMKHONTO WE SIZWE «رمح الأمة» التى أصبحت فيما بعد تمثل الجناح المسلح لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى . وقامت هذه المنظمة بتنفيذ عدة هجمات ، خطط لها بدقة واحكام ، ضد المنشآت الحكومية وغيرها من رموز الحكم العنصرى .

وهكذا بدأت منظمة «رمح الأمة» مرحلة جديدة من النضال ضد التفرقة

العنصرية . ويقول مانديلا فى ذلك :

« يأتى وقت أمام أية أمة من الأمم ، تجد نفسها فيه أمام طريقين لاثالث لهما : الكفاح أو الاستسلام .. وقد جاء هذا الوقت الآن إلى جنوب افريقيا .. ونحن لن نستسلم .. وليست أمامنا فرصة أخرى سوى أن نضرب بكل مايتاح لنا من قوة .. لندافع عن حقوق شعبنا .. من أجل مستقبلنا وحريتنا »(٨)

وأصدر مانديلا باعتباره رئيساً للمنظمة ، بالاشتراك مع غيره من القادة الآخرين الذين يعملون معه سراً ، الاعلان الرسمى لمنظمة رمح الأمة ، وجاء فيه :

« نحن نسلك الآن طريقاً جديداً للوصول إلى حرية شعبنا .. ان الحكومة تستخدم ضدنا سياسة القوة والعنف ، وأساليب الاضطهاد والقهر .. لقد انقضى عهد المقاومة السلمية وحدها .. ولم يكن الخيار خيارنا .. لقد رفضت الحكومة العنصرية كل مطلب سلمى بحق شعبنا فى الحرية والمساواة .. وواجهت الحكومة كل مطلب لنا بالقوة والعنف .. وبمزيد من القوة والعنف .. »(٩) .

وقد سعت الحكومة إلى القبض على مانديلا بكل طريقة ، ولكنه كان يراوغها ويفلت من الحصار فى كل مرة ، حتى أطلق عليه فى تلك الفترة اسم «الثعلب الأسود» كناية على قدرته على المراوغة . وأعلن مانديلا فى أحد منشوراته السرية :

« لقد اخترت طريقى .. ولن أغادر جنوب افريقيا .. ولن استسلم .. فمن خلال المعاناة والتضحية والعمل المسلح تكتسب الحرية .. لقد أصبح النضال حياتى .. وسأستمر فى الكفاح من أجل الحرية إلى آخر يوم فى حياتى » (١٠) .

وفى مطلع عام ١٩٦٢ ، قام مانديلا بعمل جرىء . فقد ظهر باعتباره ممثلا لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى فى الاجتماع الذى كانت تعقده منظمة الوحدة الافريقية فى أديس أبابا بأثيوبيا . وهناك تقابل مانديلا مع رؤساء الدول والقادة من مختلف أنحاء افريقيا وأوروبا . ومنذئذ أصبح مانديلا هو الصوت الدولى المعبر عن الأغلبية المناضلة من شعب جنوب افريقيا .

وعاد مانديلا إلى جنوب افريقيا .. وبعد نحو ١٧ شهراً من العمل السرى المتواصل ، وشى به أحد المخبرين الخونة فقبض عليه فى أغسطس ١٩٦٢ . وقدم إلى المحاكمة متهما بتهمتين هما : تنظيم والتحريض على اضراب سنة ١٩٦١ ، ومغادرة البلاد إلى الخارج بطريقة غير مشروعة [وكانت الحكومة لم تتنبه حتى تلك اللحظة إلى دوره فى منظمة «أومخونتو وى سيزوى» — رمح الأمة] .

وفى نوفمبر ١٩٦٢ صدر عليه الحكم بالسجن لمدة خمس سنوات . وقد تولى مانديلا الدفاع عن نفسه فى تلك القضية ، واستغل مانديلا قفص الاتهام لتوجيه التحدى السياسى للحكومة العنصرية ، ولاعلان نداءاته بالحرية إلى كل شعب جنوب افريقيا وإلى العالم أجمع . وأنكر مانديلا على هيئة المحكمة حقها فى محاكمته ، لأنها هيئة نابعة من نظام التمييز العنصرى ، ولن يضمن عدالتها فى نظر القضية . وكما قال مانديلا فى دفاعه :

« لست من الناحية القانونية ولا من الناحية الأخلاقية ، ملزماً بطاعة قوانين صادرة عن هيئة تشريعية ليس فيها من يمثلنى [١١] .. وأنا أقول أن كل انسان افريقى فى هذه البلاد يدور فى نفسه صراع بين ضميره من ناحية ، وبين القوانين المطبقة عليه من ناحية أخرى .. فهو يراها دائما قوانين غير عادلة ولا أخلاقية ولا يمكن احتمالها .. لذلك فلابد أن نحتج على هذه القوانين .. ولابد أن نعارضها .. ولابد أن نحاول تعديلها وتغييرها [١٢] .. وأن العنف الذى تنتهجه الحكومة ضدنا لايولد إلا العنف ضدها» [١٣] .

وقد ازدادت أعمال العنف التى قامت بها منظمة «رمح الأمة» واتسع نطاقها . ومع ذلك فقد كانت المنظمة تتجنب دائما الأعمال العنيفة التى قد تؤدى إلى ازهاق

الأرواح .. وبالتالى فقد انتقمت الحكومة العنصرية باصدار «قانون الحبس لمدة ٩٠ يوماً بدون محاكمة» . وجعلت الحبس انفراديا ، مع منع المحبوسين من الاتصال بأى شخص آخر ، ووضع المحبوسين رهن التحقيق الذى يتم بمعرفة مباحث أمن الدولة فى خلال ثلاثة شهور أخرى قابلة للتجديد !

وتطبيقا لهذا القانون الغاشم ، تم القبض على جميع العناصر القيادية المعروفة فى حزب المؤتمر الوطنى الافريقى ، وتم تعذيب الكثيرين منهم .

وفى يوليو ١٩٦٣ ، تمكنت الحكومة من القبض على قائد منظمة «رمح الأمة» فى مزرعة منعزلة بمنطقة «ريفونيا» وهى ضاحية من ضواحى جوهانسبرج . وفى اكتوبر من نفس السنة ، بدأت فى بريتوريا محاكمة المتهمين فى القضية التى سميت «قضية ريفونيا» . واحضر مانديلا من السجن ، وقدم إلى المحاكمة باعتباره المتهم الأول فى تلك القضية . وقدم المتهمون العشرة بتهمة القيام بأعمال تخريبية والتآمر على قلب نظام الحكم باشعال ثورة تقوم على العنف . وطالبت الحكومة بتطبيق قوانين الأمن : قانون مكافحة الشيوعية ، وقانون تعديل القانون العام ، وهو القانون الذى عرف باسم «قانون الأعمال التخريبية» . وهذه كلها قوانين «تنص على عقوبة الاعدام» .

قضية الأعمال التخريبية :

اعترف جميع المتهمين العشرة ، ومانديلا على رأسهم ، باشتراكهم فى أعمال التخريب ، وبقيامهم بتجنيد الأفريقيين السود من شعب جنوب افريقيا وارسالهم للتدريب بمعسكرات خارج البلاد ليصبحوا أعضاء فى منظمة أومخونتو «رمح الأمة» .

وقد استغل المتهمون المحكمة كمنصة لاعلان وتوضيح نضالهم من أجل شعب جنوب افريقيا ، والدعوة إلى حق هذا الشعب فى المساواة فى كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وقد لفتت هذه المحاكمة أنظار شعب جنوب افريقيا كما لفتت أنظار شعوب العالم كلها ، وعمت المطالبة باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ، وباشر مانديلا الدفاع عن نفسه وعن بقية المتهمين الآخرين . وقد افتتح مانديلا دفاعه بتقرير شامل عن تاريخ نضال شعب جنوب افريقيا ، وقصة تأسيس منظمة امخونتو «رمح الأمة» ،

وقصة كفاحه ونضاله السياسى مستوحياً آمال ورغبات شعبه .

وأوضح مانديلا أن لدى الحكومة العنصرية تهمتين جاهزتين تلقيهما على من يقوم بأية حركة للمطالبة بالحرية ، وهما : الشيوعية ، واستخدام العنف .

وعن تأسيس منظمة رمح الأمة ، أوضح مانديلا أن سياسة الحكومة المتعسفة ، واصرارها على تطبيق قوانين التمييز العنصرى ، هى التى دفعت السود فى جنوب افريقيا إلى استخدام العنف لمواجهة العنف ، ولم يكن أمام القادة الافريقيين إلا أن يسمحوا للسود بالقيام بأعمال التخريب ومنعهم فى نفس الوقت من القيام بأعمال الإرهاب . ولذلك فإن العنف الذى تمارسه منظمة «رمح الأمة» ليس من أعمال الإرهاب . ويقول مانديلا فى هذا الشأن :

« نحن جميعا أعضاء فى حزب المؤتمر الوطنى الافريقى .. ونؤمن بمنهج الحزب وسياسته فى عدم استخدام العنف ، وأن التفاوض هو خير وسيلة لحل المنازعات السياسية .. ونحن نؤمن بأن جنوب افريقيا ملك لجميع من يعيشون عليها من السود والبيض على حد سواء .[١٤]

لقد كانت أمامنا أربعة أشكال من أعمال العنف : التخريب .. حرب العصابات .. الإرهاب .. الثورة الشاملة . وقد اخترنا الشكل الأول باعتباره أخف تلك الأشكال .. وكان اختياراً منطقياً طبقا لمفاهيمنا السياسية ، لأن أعمال التخريب لاتتضمن إزهاق الأرواح .. وهى بذلك تتيح فرصة مستقبلة لقيام علاقات طبيعية بين مختلف الأجناس ، دون احساس بالمرارة أو الرغبة فى الثأر الدموى »[١٥] .

كما أن زعم الحكومة بأن أهداف ومبادىء حزب المؤتمر الوطنى الافريقى هى نفسها أهداف ومبادىء الحزب الشيوعى ، إنما هو فى حقيقة الأمر زعم باطل ولم تستطع الحكومة اثباته فى «قضية الخيانة العظمى» .

ومع ذلك فقد أشار مانديلا إلى وجود نوع من التعاون بين التنظيمين ، باعتبارهما يهدفان إلى تحقيق هدف واحد هو انهاء سيادة وسيطرة البيض وحدهم على

مؤسسات الدولة . وأوضح مانديلا أن التفلسف بالقول بتصنيف الجماعات التى تقاوم الظلم والاضطهاد يعتبر نوعاً من الرفاهية الذهنية لايتناسب مع هذه المرحلة من مراحل النضال .

ولم ينكر مانديلا أن الشيوعيين كانوا الجماعة السياسية الوحيدة التى كانت تعامل الافريقيين السود فى جنوب افريقيا كبشر وآدميين لهم حقوق على قدم المساواة مع البيض ، وعضدت كفاحهم للحصول على حقوقهم السياسية .. كما أن الكتلة الشيوعية تبدو أكثر تعاطفاً مع آمال السود فى جنوب افريقيا من بعض القوى الغربية الأخرى . [١٦] .

وأوضح مانديلا تأثير كل من الشرق والغرب على أفكاره ومعتقداته السياسية . ولكنه أوضح أنه قبل كل شيء وطنى افريقى . وأبدى إيمانه وإعجابه بالنظام البرلمانى الغربى ، وبوثيقة الماجناكارتا ، وبمبادىء حقوق الانسان ، وبالنظام البرلمانى البريطانى ، ونظام الكونجرس فى أمريكا .[١٧]

وبانفعال عميق وحماس زائد ، أنهى مانديلا مرافعته بالدعوة إلى الوئام العنصرى والحرية لكل شعب جنوب افريقيا من البيض والملونين والسود ، وقال فى هذا الشأن :

« هذه إذن هى سياسة حزب المؤتمر الوطنى الافريقى .. وهذه هى أهدافه التى يناضل ويكافح من أجلها .. وهو نضال وطنى بالدرجة الأولى .. نضال الافريقيين المضطهدين لوقف عذابهم ومعاناتهم .. نضال من أجل الحق فى الحياة »[١٨] .

وهكذا استعد مانديلا ورفاقه من المتهمين معه فى تلك القضية للموت والتضحية بحياتهم . وفى يونيو ١٩٦٤ ، أدين مانديلا بأربع تهم بالقيام بأعمال تخريبية ، كما أدين أيضاً سبعة آخرون من شركائه فى القضية وهم :

والتر سيسولو .
جوفان اميكى .
رايموند مالابا .

الياس موتسوليدى .
اندرو ملانجينى .
أحمد كانرادا .
دنيس جولدبرج [وهو رجل أبيض] .

وتعرضت المحكمة لضغط دولى قاده مجلس الأمن بهيئة الأمم المتحدة ، لمناشدة المحكمة بعدم تطبيق عقوبة الاعدام . فأصدرت المحكمة حكمها بسجن المتهمين الثمانية طوال حياتهم . وتم نقل جميع المتهمين ــ فيما عدا جولدبرج لأنه من البيض ــ إلى جزيرة روبين حيث يوجد سجن رهيب مخصص للمسجونين السياسيين من الرجال السود .

وظل مانديلا سجيناً بهذا السجن لمدة ١٧ عاماً . وفى سنة ١٩٨١ نقل إلى سجن بولسمور بكيب تاون ومازال سجيناً به حتى الآن .

الاضطرابات الحالية :

فى خلال عام ١٩٨٥ ، ومع بداية عام ١٩٨٦ ، عمت القلاقل والاضطرابات جميع أنحاء جنوب افريقيا بشكل لم يسبق له مثيل ، وذلك رغم اعلان حالة الطوارىء منذ مذبحة شاربفيل . فقد ظهر جيل جديد من المناضلين «الخارجين على قوانين التمييز العنصرى» . وأعلنوا تحديهم لسلطات الحكومة العنصرية بشكل جاد وسافر وواسع النطاق . وبالتالى فقد رفعت الحكومة حدة القمع المسلح ، وانتشرت قواتها لكبح جماع الأغلبية العظمى من شعب جنوب افريقيا التى هبت لمعارضة قوانين واجراءات التفرقة العنصرية .

وفى اقليم ناتال ، قدمت أمام المحكمة العليا قضية جديدة من قضايا مايسمى « بالخيانة العظمى» . اتهم فيها ١٦ شخصا ينتمون إلى «الجبهة الديموقراطية المتحدة» **UNITED DEMOCRATIC FRONT [U.D.F]** وعلى رأسهم «البرتينا سيسولو» رئيسة الجبهة ، وزوجة والتر سيسولو زميل مانديلا فى السجن ، حيث يواجه هؤلاء المتهمون عقوبة الاعدام بسبب أنشطتهم السياسية السلمية .

وقد قامت الحكومة بالقبض على الآلاف من الأعضاء المنتمين إلى الجبهة الديموقراطية المتحدة ، كما تعرض الكثيرون منهم إلى القتل والاغتيال على أيدى فرق

وعصابات الاغتيال التى تعمل سراً مع قوات الشرطة . كما قامت الحكومة باستغلال حالة الطوارىء المعلنة فى كبح جماح معارضى التفرقة العنصرية والتنكيل بهم .

كذلك فقد اصدرت الحكومة عدداً من التشريعات والقوانين ، لإحكام قبضتها على هؤلاء المعارضين ، ولعل أكثر هذه القوانين ظلما « قانون الأمن الداخلى » الصادر سنة ١٩٨٢ والذى نص على تعديل بعض القوانين العنصرية السابقة ، وأعطى للحكومة الحق فى القاء القبض على أى فرد وحبسه واحتجازه لمدة غير محدودة بدون تدخل من جانب القضاء والمحاكم .[١٩]

ومن التهم الجديدة التى نص عليها هذا القانون الجائر واعتبرها عملاً من أعمال التدمير والتخريب والأعمال الهدامة ، « التسبب فى — أو تأييد — أعمال الاضطرابات وعدم النظام » و « إعاقة انتاج أو توزيع السلع أو تقديم الخدمات » و « تعطيل حركة المرور والمواصلات » و « إثارة أو تأليب الجماعات ضد بعضها » .

وقد نص القانون على توقيع عقوبة السجن لمدة ٢٥ عاماًبالنسبة لتهمة الأعمال الهدامة . أما « أعمال الارهاب » فعقوبتها الاعدام .

كما نص القانون أيضا على تطبيق قانون « اعمال الارهاب » الصادر سنة ١٩٦٧ بأثر رجعى يمتد إلى سنة ١٩٦٢ .[٢٠]

ومع ذلك فلم تقنع الحكومة العنصرية بكل هذه القائمة الجائرة من القوانين والتشريعات المرعبة ، والتى أطلقت عليها الحكومة اسم « قوانين الاصلاح » !

وفى سنة ١٩٨٣ أصدر النظام العنصرى « دستور جمهورية جنوب افريقيا » . وهو الدستور الجائر الذى تسبب فى تحفيز أغلبية شعب جنوب افريقيا ، ودفعها إلى القيام بالاضطرابات الحالية . فقد استبعد هذا الدستور الافريقيين السود [الذين يمثلون ٧٥٪ من تعداد السكان] ونص على عزلهم فى مناطق معينة لايبرحونها وغير مسموح بخروجهم منها . كما استبعدهم نهائياً حتى من الطبقات الثلاث التى كانت تمثل [الملونين المخلطين ، وذوى الأصول الهندية] حيث منح هؤلاء واولئك مشاركة شكلية خادعة فى التمثيل التشريعى . وقد ووجه هذا الدستور الجديد بمعارضة

ومقاطعة ساحقة من نحو ٨٠٪ من العناصر غير البيضاء التى امتنعت عن القيد بجداول التصويت .

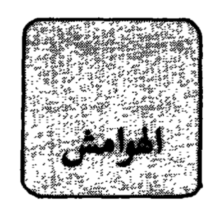
وبسبب الضغط المتزايد من شعب جنوب افريقيا فى الداخل ، ومن جانب كافة الدول والشعوب فى مختلف انحاء العالم التى تشجب نظام التمييز العنصرى ، حاول النظام العنصرى أن يقدم « عرضا مشروطا » بالافراج عن نلسون مانديلا . وقد رفض مانديلا هذا العرض ، واشترط من جانبه أن توافق الحكومة وتعترف بشرعية حزب المؤتمر الوطنى الافريقى ، وأن توافق أيضا على اطلاق سراح جميع زملائه من المسجونين السياسيين .

وقد نقلت إحدى ابنتى مانديلا الرسالة التى سمعتها من ابيها ، ومضمونها :

« ان ابى يقول لكم : لااستطيع ولا أقبل أن أقدم أى تعهد للحكومة فى الوقت الحاضر ، مادمنا — أنا وانتم ياشعب جنوب افريقيا — لانتمتع بحريتنا الكاملة .. إن حريتى وحريتكم شىء واحد ولايمكن أن ينفصل .. ولست مستعداً لأن أبيع أو أساوم على حق شعب جنوب افريقيا فى أن يعيش حراً »[٢١]

ومما لاشك فيه أن الحزب الوطنى الذى يمثل الأقلية البيضاء الذى يتزعمه « ب . و . بوتا » قد جر جنوب افريقيا إلى حافة الحرب الأهلية ، بسبب أعمال القمع العنيفة التى قام — ومازال يقوم — بها . فمنذ شهر سبتمبر ١٩٨٤ ، قتل اكثر من ٧٥٠ شخصا . ووضع رهن الاعتقال والاحتجاز نحو ٣٠٠٠ شخص اختفى أكثرهم بطريقة غامضة ولايعرف مصيرهم . وكانت الأغلبية العظمى من هؤلاء الضحايا من السود .

ولاشك أيضا فى أن اطلاق سراح نلسون مانديلا وزملائه من المسجونين السياسيين ، فوراً وبدون قيد أو شرط ، يعتبر خطوة جوهرية أولى نحو دولة حرة ديموقراطية وغير عنصرية فى جنوب افريقيا . وهو الهدف الاسمى الذى سعى اليه نلسون مانديلا طوال حياته ، والذى يضحى من أجله الكثيرون من شعب جنوب افريقيا ، المستعدون لبذل حياتهم فى سبيل تحقيقه ..



(١) «Iam Prepared to Die» Mandela's second court statement, 1964. Reprinted in Nelson Mandela: The Struggle is My Life. Internatioal Defense & Aid Fund For Southern Africa. london 1978.

(٢) نفس المرجع

(٣) «Black Man in a white Court» Mandela's first court statement. 1962. Reprinted in Nelson Mandela:«The Struggle is My Life».

(٤) نفس المرجع السابق

(٥) نص القانون على تحديد وتعريف «الشيوعية» بطريقة غامضة فى التوسع فى تضمينها أية مناصرة أو تأييد أى مبدأ من المبادىء التى وردت بالبيان الشيوعى [المانيفستو] مثل المطالبة بالتعليم المجانى للأطفال فى المدارس العامة ، والغاء وابطال عمليات تشغيل الأطفال واستغلالهم ، أو اقرار مبدأ الضرائب التصاعدية على الدخل .
وعلى هذا فيمكن توجيه الاتهام بالشيوعية إلى أى حزب سياسى أو أية جمعية للخدمات الاجتماعية طبقا لهذا القانون . وقد أدين مانديلا وآخرون فى سنة ١٩٥٣ تطبيقا للمادة ١/ب من هذا القانون والتى تنص على أن تعتبر «شيوعية» كل منظمة : «تهدف إلى الدعوة إلى تغيير الأوضاع السياسية أو الصناعية أو الاجتماعية أو الاقتصادية بداخل الاتحاد [اتحاد جنوب افريقيا] وذلك بتأييد الاضطرابات أو عدم الالتزام بالنظام ، أو القيام بأى عمل غير مشروع ، أو التهديد بالقيام بمثل هذا العمل الذى من شأنه الاخلال بالنظام ، أو بالشروع فى ارتكاب أى عمل من مثل هذه الأعمال» .
ومن الطريف أن النظام العنصرى نفسه يصبح متهماً بالشيوعية تطبيقا للمادة ١/د من هذا القانون ، التى تنص على توجيه هذه التهمة ضد أى منظمة تهدف الى تشجيع الأعمال العدائية بين الأجناس الأوروبية والأجناس غير الأوروبية بداخل الاتحاد» .

(٦) «Black Man in a White Court».

(٧) «General Strike» by: Nelson Mandela. Reprinted in Nelson Mandela: The Struggle is My Life.

(٨) UMKHONTO WE SIZWE MANIFESTO, 1961. Reprinted in Nelson Mandela: The Struggle is My Life.

(٩) المرجع السابق .

(١٠) «The Struggle is My Life: Letter From Underground» press statement of Nelson Mandela. Reprinted in Nelson Mandela: The Struggle is my Life.

(١١) BlackMan in a White Court.

(١٢) المرجع السابق .

(١٣) المرجع السابق .

(١٤) المرجع السابق .

(١٥) المرجع السابق .

(١٦) المرجع السابق .

(١٧) المرجع السابق .

(١٨) المرجع السابق .

(١٩) Internal Security Act, Section 28 [Preventive Detention] and Section 29 [Detention for Interrogation]. See also the extensive powers to detain witnesses under Section 31, Section 54 [Terrorism] and Section 54 (2) Subversion.

(٢٠) «قانون الإرهاب» رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٧ فصل ٩/ م (١) .

(٢١) Rand Daily Mail, South Africa, February 10,1985.

مراجع أخرى عن :
نلسون مانديلا
وحزب المؤتمر الوطنى الافريقى
وجرائم الحكم العنصرى

FOR FURTHER INFORMATION ON NELSON MANDELA, THE AFRICAN NATIONAL CONGRESS AND THE CRIMES OF THE APARTHEID REGIME

ORGANIZATIONS FROM WHICH PUBLICATIONS MAY BE OBTAINED

THE AFRICAN NATIONAL CONGRESS (ANC)
OBSERVER MISSION TO THE UNITED NATIONS
801 Second Avenue, Room 405
New York, N.Y. 10017

— Sechaba, the Official Organ of the African National Congress of South Africa. (monthly)

— "ANC News Briefing," compiled by the ANC's Department of Information from journalists' reports in Southern Africa, the U.S. and Europe. (weekly)

THE AFRICA FUND
198 Broadway
New York, N.Y. 10038

— Davis, Jennifer: "The Illusion of Reform, The Reality of Resistance," Southern Africa Perspectives, No. 1/85.

— Hovey, Gail: "Apartheid's New Clothes," published in association with the American Committee on Africa, 1983.

— "Black Workers Under Seige," published in association with District Council 37, AFSCME, 1983.

— "Southern Africa Perspectives: South Africa Fact Sheet," one of a series of regular bulletins on Southern Africa affairs, published in association with the American Committee on Africa, 1984.

AMNESTY INTERNATIONAL
322 Eighth Avenue
New York, N.Y. 10019

— **International Annual Report: 1984**, all A.I. Annual Reports contain valuable information on political trials and prisoners in South Africa and Namibia.

— **Political Imprisonment in South Africa**, London, 1978.

CATHOLIC INSTITUTE FOR INTERNATIONAL RELATIONS
22 Coleman Fields
London N1 7AF, England

— **Update: South Africa in the 1980's**, an analysis of events in South Africa, published twice yearly.

— **Update No. 2**, December 1984.

— **Update No. 3**, June 1985.

— **Treason Against Apartheid**, concerning the 16 United Democratic Front leaders who currently face treason charges. London, 1985.

EPISCOPAL CHURCHPEOPLE FOR A FREE SOUTHERN AFRICA
339 Lafayette Street
New York, N.Y. 10012

— Schmidt, Elizabeth: **One Step in the Wrong Direction**, An Analysis of the Sullivan Principles as a Strategy for Opposing Apartheid. New York, 1985.

INSTITUTE FOR POLICY STUDIES
1901 Q Street, N.W.
Washington, D.C. 20009

— Danaher, Kevin: **In Whose Interest? A Guide to U.S. - South African Relations**. Washington, D.C., 1985

— Litvack, Lawrence; DeGrasse, Robert; McTigue, Kathleen: **South Africa, Foreign Investment and Apartheid**. Washington, D.C., 1978.

— Schmidt, Elizabeth: **Decoding Corporate Camouflage — U.S. Business Support for Apartheid.** Washington, D.C., 1980.

INTERNATIONAL DEFENSE & AID FUND FOR SOUTHERN AFRICA (I.D.A.F.)
P.O. Box 17
Cambridge, Mass. 02238

— **Apartheid: The Facts.** Cambridge, Mass., 1983.

— **The African National Congress: Unity in Action,** a photographic history of the ANC 1912-1982. London, 1978.

— **Nelson Mandela: A Pictorial Exposition.** London, 1978.

— **Nelson Mandela: I am Prepared to Die,** Mandela's two court statements. London, 1979.

— **Nelson Mandela: The Struggle is My Life,** a collection of Mandela's speeches and writings. London, 1978.

— Benson, Mary (ed.): **The Sun Will Rise: Statements from the Dock by Southern African Political Prisoners.**

— Bernstein, Hilda: **For Their Triumphs & For Their Tears: Women in Apartheid South Africa.** London, 1985.

— Brickhill, Jane: **Race Against Race: South Africa's "Multinational" Sport Fraud.** Cambridge, Mass., 1976.

— Davis, D.: **African Workers Under Apartheid.** London, 1978.

— Rogers, Barbara: **Divide and Rule — South Africa After Soweto.** London, 1980.

— Seidman, Judy: **Face-Lift Apartheid: South Africa After Soweto.** London, 1981.

— Sikakane, Joyce: **A Window on Soweto.** London, 1977.

SOUTHERN AFRICA PROJECT
LAWYERS' COMMITTEE FOR CIVIL RIGHTS UNDER LAW
1400 'Eye' Street, N.W.
Washington, D.C. 20005

— "South Africa 1984; Renewed Resistance, Increased Repression," Annual Report of Southern Africa Project.

— "South Africa 1983: Reorganizing Apartheid," Annual Report of Southern Africa Project.

UNITED NATIONS CENTRE AGAINST APARTHEID
United Nations Headquarters
First Avenue at 42nd Street
New York, N.Y. 10017

The Centre publishes numerous books, pamphlets, academic papers and reports on United Nations General Assembly and Security Council Resolutions and other steps taken to combat apartheid. A full list of publications can be obtained from the above address. The following are of particular interest:

— Mandela, Nelson: "I Have Done My Duty to My People and to South Africa" (statement from the dock, November 7, 1962). Published by U.N. Centre Against Apartheid, 1982.

— International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid. (Adopted by the U.N. General Assembly, 1973. Entered into force, 1976).

— Programme of Action Against Apartheid. (Adopted by the U.N. Special Committee Against Apartheid, 1983).

— Asmal, Kader: "The Legal Status of the National Liberation Movements," presented at the U.N. Seminar on the Legal Status of the Apartheid Regime. Lagos, Nigeria, 1984.

— Asmal, Kader: "Apartheid and International Law," U.N. Centre Against Apartheid, Notes and Documents 43/78.

BOOKS ON APARTHEID AND SOUTH AFRICA

— Dugard, John: **Human Rights and the South African Legal Order**, Princeton University Press. 1978.

— Feinberg, Barry: **Poets to the People — South African Freedom Poems**, Heinemann Educational Books, London.

— Jackson, John David: **Justice in South Africa**, Secker & Warburg, London. 1980.

— Joseph, Helen: **If This Be Treason**, account of the 1956 to 1961 Treason Trial. Andre Deutsch, London. 1963.

— Kane-Berkman, John: **South Africa: The Method in the Madness**, Pluto Press, London. 1979.

— Magubane, Bernard Mekhosezwe: **The Political Economy of Race and Class in South Africa**, Monthly Review Press, New York. 1979.

— Naidoo, Indress (as told to Albie Sachs): **Robben Island**, Vintage Books. New York. 1983.

— Sachs, Albie: **Justice in South Africa**, University of California Press. 1973.

— SWAPO of Namibia: **To Be Born A Nation**, the history of the liberation struggle of the South West Africa People's Organization. Zed Press, London. 1981.

— Karis, Thomas: "Revolution in the Making," Foreign Affairs. Fall 1983.

— Kentridge, Sidney: "Pathology of a Legal System: Criminal Justice in South Africa," University of Pennsylvania Law Review, Vol. 128, Jan. 1980, pp. 604-621

— Kentridge, Sidney: "Theories and Realities of the Protection of Human Rights Under South African Law," Tulane Law Review, Vol. 56, Dec. 1981, pp. 227-248.

— Richardson, Henry: "Self-Determination, International Law and the South African Bantustan Policy," 17 Columbia Journal of Transnational Law, p. 185 (1978).



الحملة الدولية لاطلاق سراح نيلسون مانديللا

رسالة مفتوحة إلى القارىء :

فى إطار اهتمام اتحاد المحامين العرب بقضية حقوق الانسان والجماعات والشعوب فى كافة الأوطان ، وحق الأفراد فى التمتع داخل مجتمعاتهم بحقوق متساوية بلا أية تفرقة بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو العقيدة ، يشارك اتحاد المحامين العرب رابطة الحقوقيين الديمقراطيين الدولية فى تنظيم الحملة الدولية لاطلاق سراح نلسون مانديللا .

وتهدف هذه الحملة الى لفت انتباه الرأى العام العربى والدولى لقضية نيلسون مانديللا المحامى ، والرئيس السجين لحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى (A.N.C) ، الذى حكم عليه بالسجن المؤبد منذ عام ١٩٦٢ ومازال رهن الاحتجاز حتى الآن .

ولما كان مانديللا يزكى الروح الوطنية للأغلبية السوداء فى جنوب افريقيا ، ويزكى صراع هذه الأغلبية من أجل تحقيق مجتمع ديمقراطى حر ومتجدد وغير عنصرى يتساوى فيه الجميع دون قيد أو شرط . ومازالت منزلته الرفيعة فى أعين مواطنيه السود تحمسهم فى مواصلة النضال من أجل تحقيق أحلامه وهو وراء القضبان . ومازالت خطبه وكلماته ــ قبل السجن ــ تؤكد أن الافراج عنه فورا وبدون شروط ، والافراج أيضا عن زملائه من القادة السياسيين الذى سجنوا معه ، يعتبر الخطوة الأولى لتحقيق مجتمع ديمقراطى حقيقى صادق فى جنوب افريقيا .

لذا ، فاننا نناشدك التوقيع على النداء المرفق وارساله إلى الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب [سكرتارية الحملة الدولية لاطلاق سراح مانديللا] ، حتى يتسنى لنا تجميع هذه النداءات وتسليمها إلى الأمين العام للأمم المتحدة .

كما نرجو قيامكم بالتعبير عن تضامنكم مع نيلسون مانديللا وزملائه بمختلف الوسائل المتاحة ، وذلك بجمع التوقيعات ، وعقد الندوات والنشر والاعلام بالصحف والدوريات ، والاذاعات المرئية والمسموعة ، مستفيدين مما ورد من معلومات بكتاب نيلسون مانديللا (القائد . المحامى . السجين) .

مع خالص الشكر والتقدير

سكرتارية الحملة الدولية
لاطلاق سراح نلسون مانديللا

ترسل النداءات على العنوان التالى :

اتحاد المحامين العرب
١٣ شارع اتحاد المحامين العرب
جاردن سيتي ــ القاهرة

تنويه :

تسجل الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب امتنانها وتقديرها لكافة الجهود التى بذلت لإخراج هذا الكتاب إلى حيز التنفيذ وتنوه بشكل خاص بالأعمال الطوعية التى قدمت بدون مقابل بهدف دعم الحملة من أجل اطلاق سراح نلسون مانديللا من طرف الأساتذة والجهات التالية :

- ☐ الأستاذ مختار السويفى كاتب ومترجم له عديد من الأعمال الأدبية والتاريخية .
- ☐ الفنان زهدى رسام كاريكاتير بمجلة روز اليوسف المصرية .
- ☐ الأستاذ محمد فايق مدير دار المستقبل العربى للنشر ومساعد الرئيس جمال عبد الناصر للشئون الأفريقية سابقا .

نأمل أن تقوم بالتوقيع على النداء المقابل ونزعه وارساله الى سكرتارية الحملة الدولية لاطلاق سراح نلسون مانديللا على العنوان التالى :

اتحاد المحامين العرب
13 شارع اتحاد المحامين العرب جاردن سيتى ـــ القاهرة

APPEAL

TO: UNITED NATIONS OFFICE AT GENEVA

CENTER FOR HUMAN RIGHTS

Palaise des Nations
CH—1211 GENEVE 10

نــــداء

لما كان نيلسون روليلالا مانديلا ، محامي شعب جنوب افريقيا وزعيمه لم يزل سجيناً منذ ثلاث وعشرين عاماً بسبب معارضته للفصل العنصرى (أبارتهايد) .

ولما كان مانديلا يجسد تصميم شعبه على استئصال جذور الفصل العنصرى وعلى إقامة دولة لاعنصرية ديمقراطية متحدة في جنوب افريقيا .

ولما كانت حكومات عديدة وكذلك هيئة الأمم المتحدة قد طالبت بالإفراج الفورى غير المشروط عن نيلسون مانديلا .

ولما كان اطلاق سراح نيلسون مانديلا وكافة السجناء والمعتقلين السياسيين الآخرين ضرورة للإسراع بإنهاء العسف المستمر بالحقوق القانونية والسياسية في جنوب افريقيا .

لذلك فإنني إنسجاماً مع الاخلاص لحكم القانون ولمبدأ المساواة الإنسانية أطالب بإطلاق سراح نيلسون مانديلا وكافة السجناء والمعتقلين السياسيين الآخرين في جنوب افريقيا فوراً وبلا شروط .

الاســم :

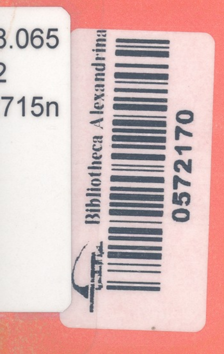
الوظيفـة :

التوقيـع :

نحن شعب جنوب افريقيا ..
نعلن لشعبنا ولشعوب العالم أجمع
أن جنوب افريقيا ملك لمن يعيشون عليها ..
من السود والبيض على حد سواء .. !

... ولهذا ، فنحن شعب جنوب افريقيا ..
من السود والبيض على السواء
وبكل مشاعر الأخوة والمساواة ..
نتبنى «دستور الحرية» ونؤمن به ..
ونعاهد أنفسنا ألا ندخر قوة ولا شجاعة ..
من أجل الكفاح والنضال ..
لتحقيق جميع التغييرات الديموقراطية ..
التى نص عليها هذا الدستور ..

«من افتتاحية دستور الحرية لجنوب افريقيا .
المصدق عليه بكيبتاون ، بجنوب افريقيا فى
٢٦ يونيو سنة ١٩٥٥»



الناشر للطبعة العربية :

☐ اتحاد المحامين العرب
باتفاق خاص مع :
☐ رابطة الحقوقيين الديمقراطيين الدولية
☐ الحملة العالمية للإفراج عن نلسون مانديلا